

Distr.: General
19 August 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السادسة

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، ٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة عن حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي

مذكرة من الأمانة

١- أتاح إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتشغيلها تكوين رصيد غير مسبوق من المعلومات التي أفادت في تعزيز أهداف الاتفاقية ومنهجية تلك المعلومات ونشرها. وتستند الدراسة المعنونة "حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي" إلى تلك المعلومات، وهي تتضمن تحليلاً شاملاً لتنفيذ الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من قبل الدول الأطراف الـ ٦٨ التي استعرضت إبان صوغ الدراسة في إطار الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ (٢٠١٠-٢٠١٥). ويُشار تحديداً إلى أن الدراسة: (أ) تحدّد وتصف اتجاهات وأنماط تنفيذ الفصلين المذكورين أعلاه، مع التركيز على أوجه التشابه والتنوع المطردة، أو الإقليمية حيثما أمكن؛ و(ب) تُبرز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة من ناحية، والتحديات التي تواجه التنفيذ من ناحية أخرى؛ و(ج) تقدّم لمحة عامة عن فهم الاتفاقية والاختلافات في الاستعراضات، حيثما ظهرت.

* CAC/COSP/2015/1.

16915 V.15-05918 (A)



٢- وتبين الدراسة التغييرات التشريعية والمؤسسية التي طرأت على الأطر الوطنية لمكافحة الفساد في معظم الدول الأطراف في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى تقدّم ملحوظ في تحقيق أغراض الاتفاقية. ويبدو أنّ هدف مكافحة الفساد يتصدّر أولويات العديد من الحكومات الوطنية. ففي بعض البلدان، أدّى إجراء تعديلات قانونية وتغييرات هيكلية إلى تنفيذ إصلاحات تشريعية ومؤسسية، كما أدّى ذلك إلى تقوية أطر تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون. وقد كان للاتفاقية دور هام في إطلاق شرارة التغيير وهي ما زالت بمثابة الأساس لإنشاء نظم فعالة لمكافحة الفساد.

٣- ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتراوح بين أبسط المشاكل والعقبات العملية التي تُعزى إلى الافتقار إلى الخبرة والموارد والتدريب والمشاكل التقنية التي تعترض صياغة أحكام التجريم أو إدراج عناصر معيّنة من الاتفاقية في هياكل إجرائية معقّدة. وتظهر الثغرات بشكل أوضح في تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية، وذلك فيما يتعلق بالتجريم وإنفاذ القانون، بالنظر إلى أنّ الاتفاقية تُلزم الدول الأطراف بتنفيذ طائفة واسعة من التدابير في هذين المجالين بالذات. ويبدو أنّ تقدّمًا أكبر أُحرز في تنفيذ الفصل الرابع، على الأقل من الناحية النظرية، وربما كان ذلك نتيجة لكونه أكثر إيجازاً وتركيزاً ولكون العديد من أحكامه تلقائية النفاذ. ويبدو أنّ أكبر التحديات المتعلقة بهذا الفصل ذات سمة تشغيلية.

٤- وقد قدّم العديد من التوصيات بشأن استحداث أحكام وقوانين جديدة أثناء الاستعراضات. وتشمل تلك التوصيات النظر في توحيد التشريعات القائمة واعتماد أطر تشريعية قائمة بذاتها تتضمن تدابير لمكافحة الفساد. وفي العديد من الحالات، قدّمت توصيات بشأن تخصيص موارد وبناء قدرات هيئات ومؤسسات مكافحة الفساد، وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون والتنسيق فيما بين الأجهزة، وإنشاء نظم مناسبة لجمع البيانات الإحصائية أو وضع تصنيفات للسوابق القضائية، وتبسيط إجراءات التعاون الدولي، وتعزيز ثقافة الحوار المفتوح بين الولايات القضائية.